



الجمعية العمومية – الدورة السادسة والثلاثون

تقرير اللجنة التنفيذية

عن

البند ١٤ من جدول الأعمال

وافقت اللجنة التنفيذية على التقرير المرفق عن البند ١٤ من جدول الأعمال وتوصي
الجلسة العامة باعتماد القرار ١/١٤.

ملاحظة: بعد إزالة هذه الصفحة، ينبغي وضع هذه الورقة في مكانها المناسب في حافظة التقرير.

البند ١٤: التسهيل المالي الدولي لسلامة الطيران (إيفاس)

١٤-١ نظرت اللجنة التنفيذية في جلستها الثانية في موضوع التسهيل المالي الدولي لسلامة الطيران (إيفاس) على أساس ورقة العمل A36-WP/25 (والمرفقات (أ) إلى (هـ)) التي تشكل تقرير المجلس عن أنشطة إيفاس، بما في ذلك تقييم الأداء والبيانات المالية، كما هو مطلوب في قرار الجمعية العمومية ٣٥-٨، الفقرة ٦. كما نظرت اللجنة في ورقتي العمل WP/95 و WP/96 المقدمتين من لجنة الطيران المشتركة وورقة العمل WP/262 المقدمة من جمهورية كوريا.

١٤-٢ وأفاد المجلس بأن عضوية مجلس إدارة إيفاس قد زادت، منذ الدورة الماضية للجمعية العمومية من ٨ أعضاء إلى ١١ عضواً في عام ٢٠٠٦ لفترة الثلاث سنوات التي تبدأ في ٢٠٠٦/٦/١٣. وأفاد المجلس أيضاً بأنه خلال فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦، والفترة حتى ٢٠٠٧/٦/١٣، عقد مجلس إدارة إيفاس عدة اجتماعات ومولت نتيجة لذلك ستة مشاريع بتمويل من الإيفاس استفادت منها ٢٩ دولة. إضافة إلى ذلك، ووفقاً على تمويل ٣ مشاريع في عام ٢٠٠٧. وبالنسبة لعام ٢٠٠٧ أيضاً، ووفقاً على ٤ منح كتتمديدات لمشاريع مموّلة من قبل ذلك بهدف شمول مزيد من الدول في المناطق المعنية.

١٤-٣ ولاحظت اللجنة أنه تم تشجيع الدول والأطراف المهتمة الأخرى على أن تسهم في الإيفاس وذلك عن طريق رسائل إلى الدول يصدرها الأمين العام للايكاو بصفة دورية وقد شجعت تلك الرسائل الدول أيضاً على أن تتقدم بطلبات الحصول على التمويل في إطار الإيفاس من أجل المشاريع ذات الصلة بالسلامة. وقد بلغ مجموع المساهمات المقدمة إلى الإيفاس منذ إنشائه في ٢٠٠٢/١٢/٤ نحو ٣,٩ مليون دولار أمريكي، صُرف منها حوالي ٥٠ في المائة على تنفيذ مشاريع تتعلق بالسلامة. وفيما يتعلق باجتذاب التمويل، بُذلت جهود عديدة شملت مناقشات عقدت مع هيئات الطيران الدولية الإقليمية وسلطات الطيران المدني للدول المختلفة. وبرز دور الإيفاس في سلسلة من منتديات التنمية التي تنظمها سنوياً الايكاو والبنك الدولي وفريق العمل المعني بالنقل الجوي. وكان من نتائج هذه الأنشطة قيام الايكاو، بالاشتراك مع البنك الدولي وفريق العمل المعني بالنقل الجوي، بإنشاء قاعدة بيانات تسمى "قاعدة البيانات المنسقة لتطوير الطيران"، وتتضمن معلومات بشأن المشاريع ذات الصلة بسلامة الطيران المدني.

١٤-٤ وأفاد المجلس كذلك بأنه على الرغم من أن الميثاق الإداري للإيفاس ينص على أن تكون القروض، كقاعدة عامة، هي الوسيلة الرئيسية للتمويل من الإيفاس، وأن تكون المنح هي الاستثناء، فلم تقدم الأموال في شكل القرض حتى الآن من مجموع التمويل المقدم والمصروف إلا في حالة واحدة فقط. وقد شجع ذلك مجلس الإدارة على أن يقرر ألا تقدم منحة إلا إذا كانت مصحوبة بقرض بحيث يشكل عنصر القرض نسبة مئوية كبيرة من مجموع المبالغ المصروفة لتنفيذ المشروع.

١٤-٥ وتناولت اللجنة مسألة مستوى التكاليف التي يتم تحميلها على الإيفاس فيما يتعلق بالدعم الإداري المقدم من الأمانة العامة للايكاو، وقررت إحالة المسألة إلى اللجنة الإدارية مشفوعة بطلب أن توصي اللجنة الإدارية بأفضل منهجية يتعين إتباعها في تحديد المصاريف الإدارية التي يتحملها الإيفاس. وسيبلغ رأي اللجنة الإدارية إلى الجلسة العامة للنظر فيه.

١٤-٦ وفي الختام، وافقت اللجنة على أن توصي الجمعية باعتماد مشروع القرار التالي:

قرار أعدته اللجنة التنفيذية وأوصت الجمعية العمومية باعتماده

القرار ١/١٤

التسهيل المالي الدولي لسلامة الطيران (إيفاس)

لما كانت غايات وأهداف المنظمة بموجب المادة الرابعة والأربعين من اتفاقية شيكاغو تتمثل ضمن جملة أمور في تعزيز تخطيط وتطوير النقل الجوي الدولي من أجل تنمية الطيران المدني الدولي بأمان وانتظام، وتلبية احتياجات شعوب العالم إلى نقل جوي يتسم بالأمان والانتظام والاقتصاد، وتعزيز سلامة الطيران في الملاحة الجوية الدولية.

ولما كانت المادة التاسعة والستون من اتفاقية شيكاغو تنص على أنه إذا رأى المجلس أن المطارات وتجهيزات الملاحة الجوية في أي دولة متعاقدة غير كافية بقدر معقول لكفالة تشغيل الخطوط الجوية الدولية القائمة تشغيلًا يتسم بالأمان والانتظام والفعالية والاقتصاد، وجب على المجلس أن يتشاور مع الدولة المعنية مباشرة ومع الدول الأخرى المتأثرة بذلك، بغية التوصل إلى وسيلة لمعالجة الوضع، وجاز له أن يقدم توصياته في هذا الصدد.

ولما كان المجلس قد أنشأ اعتباراً من ١/١/١٩٩٩ برنامجاً عالمياً لتدقيق مراقبة السلامة الجوية عملاً بقرار الجمعية العمومية ٣٢-١١، وحصل على نتائج عمليات التدقيق الأولية التي جرت في إطار ذلك البرنامج في جميع الدول المتعاقدة تقريباً.

ولما كانت عمليات التدقيق هذه قد بينت أن عدداً من الدول المتعاقدة تعتمد على موارد شحيحة ستسحبها من أولويات وطنية أخرى لتنفيذ مراقبة السلامة الجوية بكفاءة، وأن هذه الدول ستحتاج إلى درجات متفاوتة من المساعدة للوفاء بمسؤولياتها في مجال مراقبة السلامة الجوية.

ولما كانت معظم الدول النامية تواجه صعوبات في التوصل إلى العديد من مصادر الأسواق المالية، لا سيما أسواق رأس المال الأجنبية، للحصول على تمويل لبنيتها الأساسية من المطارات وخدمات الملاحة الجوية، بما في هذه البنية الأساسية من عناصر متصلة بالسلامة.

ولما كانت الدورة الثالثة والثلاثون للجمعية العمومية أعربت عن ارتياحها لدراسة أثبتت فيها المجلس الحاجة لتسهيل مالي دولي لسلامة الطيران، وأيدت إنشاء التسهيل المالي الدولي لسلامة الطيران (إيفاس).

وبالنظر إلى أن المساعدة التي قدمها الإيفاس قد ساهمت إلى حد كبير في تحقيق أهداف تحسين السلامة الجوية من خلال تنفيذ التدابير التصحيحية الضرورية التي حددت في إطار برنامج الأيكاو العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية.

ولما كان الإيفاس مازال يوفر التمويل للمشاريع المرتبطة بالسلامة بموجب إرشادات المجلس ومازال المجلس يتلقى تقارير سنوية من مجلس إدارة الإيفاس بشأن تنفيذ المشاريع.

فإن الجمعية العمومية:

١- تعرب عن تقديرها للدول المتعاقدة والمنظمات الدولية على المساهمات التي دفعتها وتعهدت بدفعها للإيفاس وتحث الدول والمنظمات الدولية (الخاصة والعامة) التي لها ارتباط بالطيران الدولي وشركات الطيران والمطارات ومقدمي

خدمات الملاحة الجوية وشركات إنتاج هياكل الطائرات والمحركات والكترونيات الطيران والأعضاء الآخرين في صناعة الجو والفضاء، والمجتمع المدني، على تقديم تبرعات مالية أو عينية للإيفاس.

٢- **تدعو** الدول المتعاقدة التي تواجه صعوبات في تمويل التدابير اللازمة لسد ثغرات السلامة الجوية التي حددها برنامج الايكاو العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية كعنصر من الخطة العالمية للسلامة الجوية إلى أن تستفيد من المساعدة التي يمكن أن يقدمها الإيفاس لتمويل هذه التدابير إما مباشرة وإما بقيامه بدور الميسر والمحفز لدى مصادر التمويل الأخرى، بما يؤدي إلى المحافظة على الالتزام الدولي بقواعد سلامة الطيران.

٣- **تلاحظ** التقدم المطرد الذي أحرزه الإيفاس منذ إنشائه والخدمات القيمة المقدمة لتنفيذ المشاريع المرتبطة بالسلامة.

٤- **تلاحظ** مختلف القيود التي تحد من عمل الإيفاس بما في ذلك التكاليف الإدارية الباهظة المنكبدة.

٥- **تطلب** إلى المجلس أن يساعد في تأمين العمل السلس للإيفاس من خلال المتابعة المنتظمة للتقدم الذي يحققه في مجال تمويل المشاريع المرتبطة بالسلامة وأن يواصل جهوده في تعزيز وتوسيع الإيفاس وفي الوقت نفسه تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى.

٦- **تطلب** إلى المجلس أن يبذل قصارى جهده لجذب المساهمات في الإيفاس من الدول والمساهمين الآخرين.

٧- **تطلب** إلى المجلس أن يقدم إلى الجمعية العمومية في دورتها العادية المقبلة تقريراً عن نشاطات الإيفاس، بما في ذلك تقييم الأداء والبيانات المالية المدققة.

٨- **تعلم** أن هذا القرار يحل محل قرار الجمعية العمومية ٣٥-٨.

- انتهى -